بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الحمد لله الذي خلق الانسان علمه البيان وشكر الله اعلم بدايع

المعاني وروائع البيان وصلوة على نبيه المبعوث بأكمل الاديان المنوه بافصح اللسان وآله مصابيح العرفان ومفاتيح الرفان قوله بخرق اللام اه والاصل فيه يا الله ضرف حرف النداء وعوض عنه الميم ولا يقال بس عليه غيره وعلى في قوله على ما اعطيتنا مثله في الحمد وعليه بمعنى لام التعليل من قبيل قوله تعالى ولتكبروا على ما هديكم اى لهذا بتكم وكلمة ما اما موصولة او موصوفة والعائد المفعول محذوف اى على شئ الذى اعطيناه اوعلى واما مصدرية وح لا اظهار اى لاعطائك ايانا وكلمة من على الاولين تحتمل التبيين والتبعيض وعلى الاخير تبعيضية لا غير وا لسوابغ جمع سابغة وهى التامة الوافية والبوالغ جمع بالغة وهى الكاملة الكافية والحكم جمع حكمة كالنعم جمع نعمة والحكمة هى العلم بالاشياء كما هى قيل والعمل بالعلم ما ينبغى قال ابن سينا فى الحكمة الفلاسفة الحكيم راست گفتار درست كردار ودقيل المراد الشريعة المحقة وذكر خصوص الحكم بعد عموم النعم تنبيه على جلالة شانها بناء على عظم مكانها قال الله تعالى ومن يؤت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا ونحن اى ندعوا والباء بمعنى على للضرح لان هذا الحكم مخصوص بلفظ الدعاء والهداية ان عدى الى المفعول الثانى بنفسها نحو اى بمعنى

الا يصال وان عدى اليه بالى واللام فمعناها اعم فانى الطريق والعربية اسم جنس للعرب كالعجم للترك وان المراد بالعجم ههنا سوى العرب ويحتمل ان يكون الا كتفاء بما يكونهما العمدة من بين النوع والا فالهداية النبوية لا تخصهما قال الله وما ارسلناك الا رحمة للعالمين وقوله على وجه الكمال والتمام اما متعلق بالهداية اى النبوة او بالصلوة او بالحمد وهذا على سبيل منع الخلو ان يجتمعا المتعلق بالاثنين او الاربعة على سبيل التنازع قوله ان المحامد الفضائل اى المزايا الغير المتعدية والفواضل هى المزايا المتعدية فان نفس المزايا لا يتعدى الا ان مشترك اجيب بانا لا نم ان نفس الفواضل لا يتعدى فانها هى العطايا والنعم لا النعام والاعطاء والشئ فى حد ذاته من حيث هو لا يتصف بالتعدى واللزوم بل باعتبار تعلقه بالمنعم له والمنعم عليه ولو سلم ان نفس الفواضل لا يتعدى اى لا ينتقل عن موصوفها فيقال المراد بالمزايا التعدية الصفات المجملة الفعلية اى التى من شانها ايثار اثرها فى الغير كالعفو وايصال النفع والانعام فانها مزايا يتعدى الى الغير بمعنى ان الغير يتاثر عن نفس تلك الصفة بخلاف الصفات الذاتية كالعلم ووجوب الوجود والواحدية والاعتدال القائمة وبالجملة ليس المراد بالتعدية الانتقال بل التاثير قوله من عظائم النوال فى الصحاح النوال العطاء وكذا النائل قوله مالا يحوم حوله فى بعض النسخ حومه وفى الصحاح حام الطائر وغيره حول

الماء وهو يوم حوماً وحوم اى دار وحاصل النكتة الا
ولى التنبيه باختيار الحمد على اشارة الى ان المحمود بقلة انه جامع بين
جلائل الكمال وجمائل النوال وانه بقلة لما كان جامعا للجهتين
كان الانسب في مقام ثنائه الاتيان بما المختص بجهة دون
جهة فتدبر واعتبر الوجهين في نظائرها قوله وانه ورد بلفظ
الحمد لا يقال لو اريد المحافظة على لفظ الحديث لوجب الاتيان
بالحمد لله بدل نحمدك لانا نقول انما عدل عنه لما يجيء من قصد
افادة الاستمرار التجددي هذا مع ان الرواية في الحديث مختلفة
فقد يروى هكذا كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجزم
وهذا يدل على انه لا يتعلق غرض بخصوص صيغة الحمد لله كما
لما اتفقت الروايتان في لفظ الحمد كان الاولى المحافظة على
القدر المشترك قوله اجذم بالذال المعجمة في الصحاح جذم ا
رجل بالكسر جذماً اذا صار اجذم وهو مقطوع اليد
وفي الحديث من تعلم القرآن ثم نسيه لقي الله وهو اجذم
وقد يروى بالزاء من الجزم وهو القطع وفي الصحاح جزمت
الشيء قطعته هذا ويمكن ان يوجه ايثار الحمد على الشكر بأنه
لما كان اقوى افراد الشكر وأظهرها دلالة على اتصاف
المنعم بالكمال ما هو بالسان ولذا قال النبي صلعم الحمد
راس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده اشار الحمد بتنبيهاً
على هذا المعنى وبانه لما كان ما انعم الله عليه من تاليف
هذا الكتاب نعمة من منقول العقول والكلام ناسب مقا

مقابلته بشكر من هذا القبيل وهو الحمد قوله على المدح عطف
على قوله وعلى الشكر اى ايثار الحمد على المدح لان المدح يتم مالا
اختيار للممدوح فيه اعلم ان التخصيص بالاختيارى
في الحمد والتعميم في المدح يحتمل ان يكون باعتبار مدخول
الباء اعني المحمود به والممدوح به ويحتمل ان يكون باعتبار
مدخول على اعني المحمود عليه والممدوح عليه فذهب الى
كل بعض واضار آخرون تخصيصهما بالاختيارى وحكموا
بترادفهما واما التمادف على جهة التعميم في الحد ايضاً
فلم يذهب اليه من يوثق به وقد يفرق بين الحمد والمدح
بالعموم والخصوص بوجوه احدها يقال الحمد لا يكون الا
للفاعل المختار بخلاف المدح او يقال الحمد يختص بذوى
العلم بخلاف المدح او يقال الحمد يختص باللسانى بخلاف
المدح كما سيتقله المحشي او يقال الحمد لا يكون الا على
اختيارى لا بمعنى ان يكون المحمود عليه نفس ما فيه
اختيارى بل بمعنى ان يكون صاحبه صياً مختاراً او
في غيره وهذه الوجوه متغايرة بل متحدة في المآل
وبالجملة لو بنى الامر على التدقيق فوجه اختيار الحمد
على المدح ما افاده المحشي من الوجوه وان بنى على
الترادف فوجه ايثاره هو موافقة الكتاب والسنة
دون سائر الوجوه ويمكن ان يقال مع القول بالترادف
ان ايثار الحمد لكونه مقتضاً في كون المحمود صياً ومختاراً

وصل احسانه الى العباد بخلاف المدح فانه يحتمل ان ينتقل
الناس عن التوادف الى العموم مشهود تو ويكون بعد الوقوع
لا قبل قيل القول بان الحمد يكون جد الاحسان لا قبل بناء
القول بانه ثناء باللسان على قصد التعظيم سواء تعلق
بالنعمة او بغيرها اقول كان مراده ان الحمد لا يقع في
مقابلة الاحسان الابعد الاحسان بخلاف المدح فانه
قد يكون الباعث عليه احساناً وصله وقد يكون الباعث
عليه احساناً يتوقع حصولها وهذا لا يقتضي ان لا تقع
الحمد الا بازاء الاحسان وقد اجيب بان المراد بالحمد
ههنا هو الحمد العرفي وهو يجب ان يكون متعلقاً بما
للفعله والتوصيف المذكور هو توصيف الحمد اللغوي فافهم
الثاني واعلم ان فيه نظراً لان المحشي ذكر في وجه
ايثار الحمد على الشكر ههنا عموم الحمد وشموله للنعم وغيرها
وهذا نص في ان المراد ههنا هو اللغوي لا العرفي تو وان
مالكيته سبحانه وتعالى من صفات الكمال صادر عنه باختياره قال
في الحاشية فان قيل قد تقرر ان الاختيار لم تعالى في صفاته
واللازم ضروري قلت قد ذكر ايضاً ان الحمد لله تعالى على
صفاته يوجب كونه مختاراً فيها فاما ان يصار الى ما ذكره
بعض الاذكياء انه لا يلزم من كونه مختاراً فيها حدوثها
واما الله تعالى كان كافياً فيها ومستقلا بها فكانه مختاراً

فيها

فيها اشتهر والحاصل انهم قد ارتكبوا مقدمتين متناقضتين
فلا بد من التدافع في احديهما ثم على تقدير التدافع في الاولى
يظهر ما ادعاه في اصل الحاشية من ان في الحد اشعاراً بان ما
تعالى من صفات الكمال وجميل النوال صادر عنه باختياره
واما على تقدير التدافع في الثانية وتسليم الكلية فلا ينفي الى
يقال ايثار الحمد لدلالته على انه تعالى مستقل في صفاته واعطا
به حتى كان مختاراً فيها فللمتكلف ان يحمل كلام المحاشية على هذا
واعلم انهم ادعوا ان يكون صفاته تعالى اختيارية يستلزم
حدوثها واستدلوا عليه بانه انما المختار مسبوق بالقصد
والقصد الى ايجاد الاثر مقارن بعدم لان القصد الى
ايجاد الموجود واورد عليه الامدي انكم ان اردتم ان
اثر المختار مسبوق بالقصد زماناً فممنوع عند تعالى انما ذلك
في قصدنا الى افعالنا الناقصة واما ارادته الكاملة فلا
يتخلف عنها الفعل وان اردتم مسبوقية ذاتاً فمسلم تو لكم
القصد الى ايجاد الاثر مقارن بعدم انما يلزم ذلك لو تقدم
القصد زماناً ثم اعلم ان كون صفاته تعالى صادرة بالاختيار
او الايجاب انما يتصور على مذهب الاشاعرة من كون
صفاته زائدة على ذاته واما على القول بعينيتها كما هو المحق
فلا صدور لا بالايجاب ولا بالاختيار وبما ينبه على صحة
هذا المذهب ان الصفات لو كانت زائدة قائمة بذاته تعالى
فصدورها عنه تعالى اما بالايجاب فيلزم كونه تعالى

اي بشرط ان يلاحظ الخصوصية مجازا وهذا المعنى غير
متحقق في الاسناد الي ما هو هو فان فيه خصوصية كونه له
مدخل فافهم قوله ليس بحقيقة ولا مجاز عند المص واستفاد
الاسناد الي الملابس قائل في الشرح ما في التعريف اي تعريف
الحقيقة مجاز في الملابس اي الفاعل والمفعول به هو له علي
ما صرح به المصرح في قوله ملابسا الخ وقد اقتصر الاسناد الي
ملابس في تعريفي المجاز ح فالاسناد الي المبتدا عند المص
ليس بحقيقة ولا مجاز وكلا الموصوف قوله مثل ناقة اقبال
علي التركيب التوضيح به ولا ينبغي ان يذهب عليك ان قوله الي وقع
بعد آخر في تقييم الاسناد والمأخوذ في التعريف فان التقييم في الاسناد
الواقع متماعده ولدفع البحث فان وضع الباب البحث
ثم احوال الاسناد الخبري لانه رابع المطلق في المقيد فيلزم
ارجاع الضمير مذكورا ضمنيا ويحتمل القول بالاستخدام ايضا
قوله اوجوز ما جوز البعض مع لزوم التسليم من المتسمح فاذلك
اوضح الان ايراد بالقسم قيل فيلزم الحقيقة والمجاز فيما نحن فيه قيدين
لتقسيم الاسناد بمثابة اللابس وغيره في تقسيم الحيوان اذ اليها
ح فالفظ البعض غير مصيب مجوز نعم هذا يصلح توجيها اذ
مع قطع النظر عن عبارته فيه بعد تكلف فانه خلاف
ظاهر عبارة التقسيم جدا لان المعرف ح يكون هو المقيد
ايضا لا المطلق كما هو المقصد وذلك لان المعرف يكون هو
المجاز العقلي الواقع في نسبة الاسنادية الا ان عميم الاسناد

الاسناد بالنسبة اي المذكور صريحا والمذكور ضمنا لكن
هذا التعميم للتخلص عن كونه مقيدا بل هو مقيد ا
بعد يكون في النسبة التعليقية بل فيما يتضمن في النسبة الاسنادية
وهي التقييدية منوع في مثل جري النهر ليس المجاز في النسبة
الاضافية المذكورة صريحا بل فيما يتضمن في النسبة الاسنادية
وهي ان النهر جار فالمجاز العقلي في النسبة الاسنادية
علي الوجه الاعم وكان التوضيح لمطلق المجاز العقلي لا لبعض
افراده وكانه اشارة الي هذا القول وان كان يمكن
توجيهه وقد يقال في توجيهه كلا الشقين ان المراد ان الاسناد
المتمم مما كان مستعارا صريحا من الكلام او كان لازما
للكلام المشتمل علي الاسناد الصريح فيلزم حينئذ بهذا
المعنى وانك خبير ان هذا بالحقيقة ارجاع للاسناد الي
مطلق النسبة فليتنظر ولا يبعد فتأمل فيه قوله وذلك
لانه لو قال قلت خلافا لما عند العقلاء حذف اتكالا علي المجاز
العقلي بانه الكلام المغاير به خلاف ما عند المتكلم من الحكم
ودفع ما عند العقل لئلا يتنافى بمثل الدهر انبت الربيع
البقل هذا كلام قوله لان الداعي ان اتكالا الخ ح لا يلزم
التوضيح الاهمال وعدم التعرض وعي الاولا لزوم ام
غير واقع من كلام والاول اقوي كذا افيد قوله اولان هذا
دليل لسلام القائل وكل سلم انه يفتقر انه هو المبتدا
والحمد يصير الي المجاز او انه فان او ان الخبر المجاز ووقته

قوله قبل

الكلمة في النسبة الاسنادية علي
الوجه الاعم غير شامل لما نحن

او الاضافية ويمكن ان يقال
ما من مجاز عقلي الا وهو في النسبة
الاسنادية فهو شامل بحسب الجملة
ليس بمجاز في النسبة التعليقية ح

فيه بقرب من التأول اذ دفع للخلاف
لا بوجه ما وهو وقال اغا ذلك خلاف
ما عند المتكلم ح

حيث الشعور بالقرينة والشعور بها انما يحصل في ضمن البيت
اللاحق فخبر البيت الاول على المجاز بقرينة لاحقة حمل
على المجاز قبل وقته قوله ويمكن دفعه ان البيت الثاني
نفي في ان الشاعر موحد قائل بوحدة الله تعالى وصفاته
وعبادته وكل من كلامه شانه لا يصدر عنه لمناسبة تميز الفرع
الى جذب الدنيا الى الآجل سبيل التجوز فكيف يحمل
الاول على الحقيقة والثاني على المجاز مع كونه موحدا قوله
اتصاف الطرفين بالحقيقة او المجاز على سبيل منع
الخلو كما تقوله نوب لشمال كما قالوا ابيض اقتضاء
وعدم اختصار قوله نطفة اشارة الى اقتضاء شبهت
بينها خلطت والشيء بالشيء والجمع اشاج مثل يتيم وايتام
ويقال نطفة اشاج لماء الرجل مختلط المرأة ودمها
قوله لكن يكفي في صحة كونه تمييزا عن نسبة الاسناد الى
القيام قوله لم يكن مجازا فيه نفسه قطعا بل ان المجاز
في اسناده الى الحق المذكور قوله الاسناد المجازي عند المص
حيث خصه بالنسبة الاسنادية ولم يعتبره في التوضيحية
وغيرها وقد علمت طريق التعميم في كلامه فلا تغفل فالمراد
بها واحد فيه مناقشة لجواز الاستخدام قوله والاول
اولى فانه مع كونه اظهر يجب اللفظ انسب بحسب المعنى اذ فيه
تخصيص على محط الاعتراض وهو كون المراد بلفظ عيشة
صاحبها فيكون المعنى فهو صاحب عيشة اذ بنى الثاني

الثاني فتدبر قوله لان المجاز عند المص حيث حصر الحقيقة
والمجاز في الاسناد بما يكون في نسبة الفعل او شبهه
الى الفاعل في المبني له او الى المفعول في المبني له فلا يشمل
ما لا يكون الاسناد الخبر الى المبتدأ فتامل قوله بل المجاز على
الاصح اشارة الى ما نقله المص في بحث الحقيقة والمجاز
عن بعضهم بان الاستعارة مجاز عقلي لا لغوي بمعنى ان
التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لم لم يطلق على المشبه
الا بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به كانت استعمالها
وضعت في حياله انتهى قوله فلا يتنبه محقق قوله لان
الاصل هو العدم الثابت فادعاه على العدم اللاحق ولا
حظ حاله دون حال العدم اللاحق وقوله هو الواقع
ههنا بجواب لا يخفى تقريره واما قوله واما تعريف دستيد
لقوله المقتضي وقد برئت عنها ههنا بما يؤل الى العدم اللاحق
والنكتة هو ما افاده الشارح بقوله تنبيها على المسند اليه
هو التركيب الاعظم الشديد الحاجة اليه اه ولا شك ان
ذلك ليس على التحقيق جزءا من المسند من اركان الكلام
ملحوظ بحسب النسبة وان لم تكن قوله اقتصر اه على بيان
الثاني في هذا الكتاب اشارة الى ما مر من القول قد تقتضي
للاول والثاني كليهما حيث قال واما قال تخييل لان الدال
عند الحذف ابقاء عند اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد
في دلالة اللفظ بالآخرة على العقل فلا عند الذكر يكون الاعتماد

بعلية على اللفظ والاعتد الحذف على العقل قوله لانه اخرج الى
البيان فان الفعل داخلية في الدلالة والفهم مطلقا امر ممكن في
لا يكاد يخفى على احد قوله واسار هو بالقصر في قوله لان
الدلالة عند الحذف ايضا هو اللفظ لا ينبغي ان يكون القصد
بهم المقصود ليصح الاخبار عند بهذا المعنى ولا ينبغي ما فيها
من التكلف قوله ويجوز ان يكون اظهار التعظيم بناء الوجهين
اذ التعظيم امر يحصل ذكره اللهم الحاصل عند عدم الذكر ايضا
والفرق بينهما ان الدال على التعظيم في الاول هو الاول
والثاني هو الجزء يظهر التعظيم على الاول في التصريح بلفظ
المسند اليه وعلى الثاني من التصريح بنسبة المسند فافهم
قوله فاقتضى ذلك تعقل المذكور سابقا فمعنى ضربت زيدا
على هذا ردم اوردم قوله قال الرضي واقتضى الشارح قوله
والمحقق كما لقاضي عضد والمحقق الشريف قوله وقد يذكر
ذلك في موضعه كحواشي المطول للمحقق الشريف وحواشي
شرح المختصر الاصول له ايضا قوله فالمناسب ان يرجع الضمير

ع
معين لا لخطاب مع
معين كما فعله الشارح قوله
فيقال ينزل الخطاب مع

الباري لخطاب مع معين لا غير او الخطاب مع غير معين وبالجملة
فما فعله الشارح من تفسير المتروك بالخطاب مع معين وتفسير
المتروك اليه اعني غيره بغير معين معنوت للمقابلة بينهما
فلا بد من تعرف اما في تفسير الاول او في تفسير الثاني حتى
لا يفوت مقابلة ذلك المعنى هذا والمرجو من الله حسن
الخاتمة وصلاح العاقبة انه على ما يشاء قدير وباجابة

وباجابة ارجاء الراجين جدير والحمد لله رب العالمين
على توفيق الاتمام والصلوة على سيدنا محمد
سيد الانام وآله عشيرة الكرام وصحبه
ابتداء الخط تم بعون الله الملك
الوهاب على يد من تراب الاقدام واحقر
الانام المحتاج الى رحمة ربه الغني
حسن بن ابرهيم الخير غفر الله
له ولوالديه واحبي فيهما
والمسلمين امين يا رب العالمين

نهاية المخطوطة